

المخططات الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية، الأقسام الإدارية المختصة أنموذجا

1962 – 1955

عسال نورالدين

جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس assalnouredine@yahoo.fr

الملخص : بعد اندلاع الثورة الجزائرية أدركت السلطات الفرنسية أن القوى الأمنية من شرطة ودرك غير قادرة على إعادة الأمن وإيقاف العمليات العسكرية التي شنها جيش التحرير الوطني، لذا أوكلت المهمة للجيش الفرنسي من أجل تحقيق هذا الهدف والتأكيد على أطروحة الجزائر الفرنسية، غير أنها لاحظت أن الثورة الجزائرية هي ثورة شعبية شاملة، ووعيا منها بهذه الحقيقة فكر السياسيون الفرنسيون في حلول ناجعة قصد إضعاف اللحمة، من خلال تجسيد فكرة إنشاء المصالح الإدارية المختصة المستوحاة من التجربة المغربية، ومع بداية سنة 1955 قام كل من جاك سوستيل والعقيد بارلانج بتقديم هذه الفكرة ووضعها محل تجريب بمنطقة الأوراس أولا، لتعمم بعد ذلك إلى المناطق الجزائرية الأخرى.

الكلمات المفتاحية: المخططات الفرنسية؛ الثورة الجزائرية؛ المصالح الإدارية المختصة

Astract: After the release of the algérien révolution ,colonial France was an observation that the forces of order ,the police and the gendarmerie were incapable of taking control of the révolution .the political power entrusted the mission of eradicating the insurrection to the army in order to préserve french algeria,but the military authority has noticed That This révolution is adopted by the people.war of This situation the politicians decided to create the specialized administrative sections inspired by the moroccan experience of the year 1955 Jacques Soustelle and the colonel Parlange presented the idea of testing in the Aurès ,then generalize towards the other regions of algeria.

تمهيد:

بعد اندلاع الثورة الجزائرية اعتقدت فرنسا الاستعمارية أنها مجرد أحداث قامت بها مجموعة من الخارجين عن القانون، ومع مرور الوقت بدأت تستوعب أنها حركة جماهيرية تعبر عن رغبة شعب في الإنعتاق من النير الاستعماري، فراح تبحر عن أنجع السبل وأفضل الطرق للقضاء عليها من خلال استخدام الوسائل العسكرية المتطورة التي اثبت الزمن أنها محدودة النتائج بسبب التفاف الفئات الشعبية حول المشروع الثوري الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني، فكان من الأهمية إضعاف هذا التلاحم بإنشاء جهاز عرف بالمصالح الإدارية المختصة ذات الطابع المدني والعسكري، والمنتشرة في الأرياف والمدن، لذا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: ما هو دور الذي لعبته المصالح الإدارية المختصة في الحرب النفسية ضد الثورة الجزائرية؟ وما مدى نجاحه في عمليات التهدة التي تبنتها فرنسا الاستعمارية بالجزائر؟

أ- ظهور المصالح الإدارية المختصة SAS:

كانت الإدارة الاستعمارية تهدف منذ بداية الثورة التحريرية إلى عزل جيش التحرير الوطني سياسيا وعسكريا، استدعى الأمر إلى تجميع السكان المدنيين، بالقرب من المراكز العسكرية الفرنسية، وبالتالي قطع الصلة بين الشعب الجزائري، وثورية، تجسيدا لفكرة إن الثورة تعيش في وسط الشعب، لذا عمل المختصون في العمل البسيكولوجي على إخضاع السكان، واستمالة قلوبهم لمصالح فرنسا.

لقد شكلت المصالح الإدارية المختصة أحد الحلول الإستراتيجية للإدارة الاستعمارية بغية القضاء على الثورة الجزائرية بعد انهيار النظام الإداري القديم المتمثل في المكاتب العربية يقودها عدد من الضباط العسكريين الذين خضعوا لتكوين في معاهد متخصصة في الدعاية وعلم النفس، ويتقنون اللغة العربية واللهجات المحلية⁽¹⁾، وبالتالي فهذا الجهاز كان عبارة عن مجموعة من المصالح المدنية والعسكرية تعرف في الريف بـ SAS وفي المدينة بـ SAU المصالح الإدارية الحضرية. تعمل في إطار العمل المزدوج الاجتماعي والسيكولوجي المتخصصة في عمليات التهدة في القرى والأرياف.

قبيل اندلاع الثورة التحريرية التقى الجنرال "جورج هيرتز Georges Hirtz" في 24 أكتوبر 1954 بـ فرنسوا ميتران François Metterand بمنطقة مشوش للتباحث حول الأوضاع بالمنطقة، واقترح إجراء إصلاحات سياسية، كما طالب الجنرال شيريار Cheriére بتدعيم القوات الفرنسية بفيالق إضافية، ومع

نهاية سنة 1954 وبداية سنة 1955 دعت ثلاث عدة شخصيات فرنسية إلى إجراء إصلاحات سياسية وإنشاء مكاتب عسكرية المختصة في المسائل الإسلامية، وبعد تعيين الجنرال "جاك سوستال" Jacques Soustelle كمقيم بالجزائر في 26 جانفي 1955 ثم وزيرا للمستعمرات، قام بزيارة لكل من باتنة، مشوش، أريس، خنشلة، تبسة، القياثل ومدينة الجزائر⁽²⁾.

هذه الزيارة سمحت لسوستال من أخذ نظرة شاملة عن الوضع العام الصعب، لذا استنجد بجرمان تيليون Germaine Tillion الباحثة في علم الأعراق، وعين "غاستون بارلانج" Gaston Parlang قائدًا عامًا ومدنيًا وعسكريًا لإعادة الأمن في منطقة قسنطينة، وفي ربيع من سنة 1955 قرر إنشاء قيادة مدنية وعسكرية بالاوراس .

وفي 05 سبتمبر 1955 صدر مرسوم يدعو إلى ضرورة إنشاء جهاز العمل الإداري والاقتصادي وهو القاعدة الأساسية لمكاتب ضباط الشؤون الأهلية، وكان هدف الاستعمار من وراء ذلك دراسة وتطوير كل الإجراءات الكفيلة بإخضاع السكان، وتطبيقها في النواحي التي عرفت نشاطًا ثوريًا واستندت مهمة هذا الجهاز إلى "فروليك" Vrolyk⁽³⁾.

يظهر هذا الجهاز رسميًا في 26 سبتمبر 1955، وكان ملحقًا بالمكتب العسكري للحاكم العام وحددت مهمة ضباط الشؤون الأهلية في المادة الرابعة أنه موجه لضمان كل مهام التأطير، وإعطاء قوة بشرية للإدارة والجماعات المحلية، ويمكن لها ممارسة أعمال شبيهة بالإدارة المدنية، وأن تصبح السلطة المدنية بيد العسكريين⁽⁴⁾، وتتشابه مكاتب ضباط الشؤون الأهلية بالمكاتب العربية التي لم تستمر بسبب تعنت العمرين واتهامهم إياها بأنها قريبة جدًا من العرب خاصة فيما يتعلق بمصادرة أراضي الجزائريين.

تعتبر مكاتب "لاصاص" في الجزائر قواعد عسكرية عرفت بـ "المخزن" لحماية المنشآت، وضمت هذه المجموعة عناصر من السكان المحليين، حتى تكون واسطة بين السكان الجزائريين والسلطات الفرنسية وكمراكز إدارية دورها يتمثل في إحصاء السكان، وجمع الضرائب، واستقبال الجنود، وتقديم بطاقات التعريف ورخصة المرور، وحماية الإدارة المحلية، وتحسين الوضعية الاقتصادية للسكان⁽⁵⁾.

لقد أدت مجموعة من الظروف إلى إنشاء هذه المصالح ولعل من أبرزها فشل العمليات العسكرية الكبرى التي شنّها الجيش الفرنسي على معقل جيش التحرير الوطني في مختلف المناطق، وانعدام الثقة

بين السكان والقياد والباشأغات،ونقص المعلومات التي كانت السلطات العسكرية في حاجة ماسة إليها لمواجهة الثوار،هذا ما أكده قائد المنطقة العاشرة الجنرال شريار،كما انتقد هذه العمليات فوجور قائد الأمن في الجزائر الذي قال: "كنا نبعث بوحدات لتدمير القرى،ونقص بعض المناطق،إنها بمثابة استخدام المهراس لتحطيم حشرة..."⁽⁶⁾، كما أنكر الحاكم العام جاك سوستال هذا الأسلوب القمعي ضد السكان، حيث أمر بتفادي مثل هذه الأساليب في تقرير بعث به إلى القائد العسكري "جرمان تيليون"ولكن في رأينا أن غريغور ماتياس في هذه النقاط يبالغ في تظاهره بالعطف على السكان الجزائريين آنذاك ويبتعد نوعا ما عن الموضوعية التي تقتضيها الدراسة التاريخية،بحكم أنه استند على مجرد صحيفة استند في كتاباته كانت متعاطفة مع الجزائريين.

ويمكن اعتبار أن مصالح لصاص ليست بجهاز جديد ارتبط بظروف الثورة،بل هو امتداد للمكاتب العربية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر،فهي مؤسسات متشابهة،لكن الاختلاف الوحيد هو أن الفروع الإدارية الحضرية تعمل وتتدخل في المناطق الحضرية،إذ استحدثت في أول الأمر في المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة بعدما كانت 30 ألف نسمة،وبعد النجاح الذي حققه في مواجهة الثورة فقد عمم على سائر البلاد،فبعد تعيين "جاك سوستال"حاكما عاما قرر إنشاء 180 مكتب لضباط الشؤون الأهلية،حتى 01 جانفي 1956،ثم ارتفع العدد إلى 360 في نهاية 1956، و560 في نهاية 1957،و688 في نهاية 1960،و738 مكتب ما بين سنتي 1960، 1961،وبذلك أصبح مكتبا واحدا يقابل 10 آلاف نسمة من السكان⁽⁷⁾،وقد استخدمت هذه المؤسسات عددا كبيرا من الموظفين والأعيان والمتخصصين،ويظهر ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول يمثل التطور العددي لموظفي مصالح لصاص⁽⁸⁾

السنوات	1957	1958	1959	1960	1961	1962
الضباط	600	590	596	658	738	738
نقيب+ ملازم	235	236	242	-	306	-
ملازم أول	240	206	266	564	334	-
ضابط صف	300	415	418	458	480	540

كانت هذه المكاتب في اتصالات دائمة مع الدرك، والشرطة، للقيام بعمليات الاعتقال للمشتبه فيهم والتحقيق في مختلف الأحداث، وإحصاء السكان التي تسمح بمعرفة جيدة لهوية الأشخاص، وإنشاء الدواوير وتقديم التساريح بالمرور، وشهادة الإقامة التي لا تتعدى صلاحيتها ليلة واحدة ويوم لأقل من 20 كلم، ويومين من 20 إلى 50 كلم وثمانية أيام لا أكثر من 50 كلم، أما العائلات التي ينتمي أحد أفرادها إلى جبهة أو جيش التحرير الوطني فليس لها الحق في الحصول على التساريح، وعلى الزائر للدوار إحضار شهادة الإحصاء صالحة لمدة شهرين حتى لا يتعرض المضيف للتحقيق.

إن الهدف من كل هذه الإجراءات التعسفية هو مراقبة فعالة لمجموع السكان، ومنع تحرك المجاهدين الجزائريين⁽⁹⁾، كما قامت هذه المكاتب بتنظيم التجمعات السكانية، فكل مسكن يرمز له برقم، مشكل من حرفين فالرقم الأول يمثل البلدية، والثاني الدوار، ومكتوب بشكل كبير حتى يتسنى رؤيته من الجو.

ب- دور الأقسام الإدارية المختصة داخل المحتشدات:

منذ إنشاء المصالح الإدارية المختصة بغير أسلوب التعامل داخل المحتشدات، أين لاحظت الإدارة الاستعمارية انتشار الوعي السياسي والثقافي، فعمد الضباط إلى تغيير نظام الحياة، وبدأوا في استخدام كل الطرق اللاإنسانية ضد السكان، والتي تتنافى مع إعلان حقوق الإنسان، ففي محتشد "قصر طير" بسطيف تعرض المعتقلون إلى شتى أنواع التعذيب التي كان يقودها النقيب ارشانو Archeno، والملازم "منصور" فقد أرغما الرجال على رفع برامل القاذورات على مسافة تزيد عن 04 كلم، والشروع في خلط التراب بالماء وعجنه بالأقدام الحافية، وضعه على قوالب للبناء، ثم تنقل هذه القوالب على الأكتاف داخل المركز، وتفتت حتى تصبح ترابا، هذه العملية تكرر مرات عديدة في اليوم⁽¹⁰⁾.

كما يفرض على المعتقلين جمع الحجارة، وكسرها حتى تصبح حبة حصى، وفي حدود منتصف الليل تطلق صفارة الإنذار، ليتم وضعهم خارج زناناتهم حفاة عراة، ثم يجبرونهم على التوجه إلى الوادي الذي يعبر المركز ويلقون فيه، خاصة في فصل الشتاء للمكوث فيه ساعات، والدماء تتزف من جراء الزجاج الموجود في قاع الوادي، ومن يسلم منه تطلق عليه الكلاب. ولا يتوقف عمل هذه المصالح عند هذا الحد، بل يخضع المعتقلون إلى غسيل مخ، من أجل إرغامهم على الاعتراف، ومن بين الأسئلة التي تطرح عليهم، هل يستطيع الشعب الجزائري أن يعيش بدون فرنسا؟ هل قدمت فرنسا خدمات اجتماعية

للشعب الجزائري؟ هل تعتبر فرنسا من الدول التي نشرت الحضارة بإفريقيا وآسيا؟⁽¹¹⁾، ومن جراء هذه الأساليب الوحشية أصيب عدد كبير من المعتقلين بفقدان الذاكرة، والأمراض العقلية والجسدية.

يتعرض المعتقل عند وصوله إلى المحتشد للتفتيش، وتقدم له أغطية وسخة ومنتنة، ففي البرواقية مثلا عند الصباح تقدم القهوة باردة جدا لا يستطيع أي شخص شربها، وبعد ذلك يجبر السكان، على قلع الحلفاء تحت حراسة شديدة مما يعرضهم إلى خطر الحشرات الضارة، كالثقل، ولدغ الأفاعي، والأمراض الخطيرة، نتج عنه ارتفاع الوفيات، وكان المرضى في بعض الأحيان يدفنون وهم أحياء، كما اعترف بذلك مدير المعتقل "سمونيتي Semoniti" ومساعديه⁽¹²⁾.

كان الجزائريون في المحتشدات يقضون في المرحلة الأولى شهرين من الأشغال الشاقة، لمدة 10 ساعات يوميا، أما الساعتين الباقيتين تستغلها المصالح الإدارية المختصة في إرغامهم على مشاهدة صور تمثل مختلف الأعمال التي قام بها جيش التحرير الوطني من عمليات لذبح مدنيين، وحرق المزارع، وتهديم المدارس، كما قامت بمحاولات لتشويه صورة المجاهدين الجزائريين بنعتهم بمختلف الصفات الحيوانية إلى جانب الصور المتحركة والكاريكاتورية والأشرطة الوثائقية⁽¹³⁾، كما استخدمت الإدارة الاستعمارية العديد من المناشير الدعائية تصور فيها الضرائب التي فرضتها جبهة التحرير الوطني على الجزائريين، وصورة أخرى تظهرها على أنها قاطعة لأرزاق العباد، وفي مقابل هذه الصور التي تريد فرنسا من ورائها إقناع الجزائريين بالتخلي عن الثورة، هناك صور أخرى تمجد الحضارة الفرنسية والأمور الإيجابية التي يمكن للجزائر أن تجنيها منها.

في المرحلة الثانية وبعد ستة أشهر يتم الفصل بين الجزائريين، فالطرف الذي يختار فرنسا ينتقل إلى محتشد يتوفر على ظروف أحسن، بينما الطرف الذي رفض الخضوع ينتقل إلى جناح يرمز له بحرف "د" حيث ظروف العمل صعبة، فيقومون بإنشاء أجنحة جديدة للأشخاص القادمين، وبعد هذه المدة يطلق سراح الذين قبلوا التعاون مع فرنسا⁽¹⁴⁾.

لم تكن هذه المحتشدات تتوفر على أدنى شروط الحياة، ففي مركز الانتقاء والعبور C.T.T "لابن عكنون" كان المعتقلون ينامون في قاعة أرضها إسمنتية، لا توجد فيها نوافذ، وتقدم لهم وجبة غذائية واحدة طوال اليوم، وكان الحراس يجبرون البعض على الزحف على بطونهم وأي شخص يرفض يتعرض للضرب المبرح ويمنع الاجتماع فوق ثلاثة أشخاص، والتجول ممنوع، ويظلون داخل القاعة من

الساعة العاشرة ليلا إلى الساعة السابعة صباحا، فلا يسمح لهم بالخروج حتى لقضاء حاجتهم الطبيعية، والعمل إجباري كل يوم من خلال حفر الأرض ووضع الأسلاك الشائكة بدون قفزات⁽¹⁵⁾.

كما يقوم ضباط المصالح الإدارية المختصة باستدراج ضعاف النفوس ممن مروا بمرحلة التعذيب فيعاودون الكرة معهم بالترهيب والترغيب بتسليط عليهم التعذيب مرة ثانية، فتضعف بعض الأنفس، فيجندوا كعملاء بداخل المحتشد، وفي بعض الأحيان يرغم الشخص على اختيار بين الانضمام إلى فرنسا أو إلى جبهة التحرير الوطني، فإذا اختار فرنسا يطلق سراحه، وإذا اختار جبهة التحرير الوطني فسيبقى في المحتشد مثل ما حدث في "بوسوي" سنة 1957، إذ نودي على 96 شخص عبر مكبر الصوت، وأمروهم بالتوجه إلى الإدارة الموجودة بداخل الثكنة لتنفيذ هذه الخطة التي كللت بانحياز 20 شخص لفرنسا الذين رجعوا إلى المحتشد محاطين بالدبابات والمصفحات، وهم مطأطئين رؤوسهم، ومكثوا داخل الثكنة يحيون العلم الفرنسي كل صباح ومساء⁽¹⁶⁾.

إنها مرحلة الآلام والعذاب والموت التي مورست أثناءها عقوبات جسدية، ونفسية، وطبقت طرق الإعدام يندى لها الجبين، اعتقادا من الإدارة الاستعمارية أنه كلما كان العقاب رهيبا وشديدا ازداد الخوف انتشارا بين السكان، وامتنعوا عن مواصلة الكفاح ودعم الثورة، ففكرة تشديد العقاب قد نادى بها فلاسفة فرنسيون أمثال "مينيتي Minitti" الذي قال: "إن ما ترمي إليه العدالة من وراء إنزال العقاب بالمجرم، إنما هو تحذير الآخرين وتوعددهم، فالقانون لا يعمل على إصلاح الشخص، بل هو إصلاح الآخرين"⁽¹⁷⁾.

لقد تفنن الجنود الفرنسيون في ابتكار وسائل، وطرق التعذيب والتنكيل ضد المعتقلين، فخلال العمليات التي وقعت في فبراير ومارس من سنة 1959 أرغم ضباط المصالح الإدارية المختصة الجزائريون الموجودون في محتشد "بوسوي" على خلع ثيابهم، والانبطاح أرضا وفي درجة حرارة منخفضة جدا، ليقوم العقيد "بيكاردو Piccardo" باستنطاقهم، وكل شخص يرفض الخضوع يتعرض للضرب المبرح، وبعد تقليص الميزانية المخصصة للمحتشد، طلب منهم أن يتحولوا إلى خدام له دون مقابل، غير أنه اصطدم برفض المعتقلين، فعاد في 22 ماي مصطحبا معه أعوان أمن الجمهورية المدججين بالمصفحات لإرغامهم على القيام بالأعمال الشاقة، وبعد أيام أي في 03 جوان، أخبرهم عن رغبته في أن يشاهد المعتقلون حصة سيناتوغرافية دعائية، وعند رفضهم اختار 22 شخص اقتادهم عنوة إلى قاعة خصصت لعرض الفيلم⁽¹⁸⁾.

أمام هذا الوضع طلب المعتقلون من الإدارة التي كان يرأسها الرائد "دومون Daumone" أن يستقبل وفدا يمثلهم، إلا أن هذا الأخير رفض هذا الطلب، فلم يبق أمام المعتقلين خيارا آخر سوى اللجوء إلى سلاح الإضراب عن الطعام، ليلجأ الحراس بتسليط أشد أنواع التعذيب على المضربين، وملاحقتهم إلى المراقد مستعملين القنابل المسيلة للدموع، مما أدى إلى جرح 400 شخص، من بينهم اثنين فقدا عيناهما، واثنين آخرين تمزقت أجهزتهما التناسلية⁽¹⁹⁾، ثم توجه أعوان الأمن إلى الجناح الخاص بالمعتقلين لتفتيش الحقائب ومزقوا الثياب، وجمعوها وأفرغوا عليها الكحول، وماء الجافيل، والمداد، ثم أمر الملازم "شابلان Chapalain" الجرحى بالوقوف، وحلق أذقانهم كل صباح لتحية العلم الفرنسي، لكنهم رفضوا، فخلع ألبستهم كلية، وأرغمهم على الجثوم على ركبته في مكان ضيق لمدة ثلاث ساعات⁽²⁰⁾.

تمتع الجزائريون في بعض المحتشدات بالحرية، فقد كانوا يتلقون الدروس التعليمية ذات البعد الوطني خاصة الذين يعانون من الأمية، فتمكن الكثير منهم من كتابة الرسائل بمختلف اللغات، إلى جانب تقديم محاضرات طويلة شهور السنة، يسيرها نظام محكم، ورقابة مستمرة، وبذلك أصبح الرجال مكونين سياسيا لمواجهة الحرب النفسية من خلال السماع لتراجم الصحف اليومية الصادرة في الجزائر أو فرنسا، مما مكنتهم من متابعة الأحداث السياسية⁽²¹⁾، لذا عمدت الإدارة الاستعمارية إلى منع العملية، فحطمت السبورات المصنوعة من الإسمنت، ومنعت الصلاة الجماعية، بينما سمحت لهم بلعب الورق والدومينو⁽²²⁾، ولم تكتف بذلك بل منعت تدريس اللغة العربية والكتابة بها في المراسلات، والآن يتعرض صاحبها للتعذيب، ورخصت إدارة المحتشدات للمعتقلين بتعلم جميع اللغات باستثناء العربية، ثم أخذوا يتابعون حياة الشخص، ويلاحقون أزواج المعتقلين في القرية أو المدينة ويتصلون بهن على أساس أن أزواجهن يرفضون الخروج، ويفضلون البقاء وبالتالي تهددهم زوجاتهم بالطلاق، وترك أولاده لكي تتزوج برجل آخر فيضطربون وتسوء علاقتهم بهن، وينتهي الأمر إما بثبات الأزواج على المبدأ ويكون الطلاق، وإما بالاختلال العقلي⁽²³⁾.

كما استعانت فرنسا الاستعمارية باللفيف الأجنبي بداخل المحتشدات لقسوتهم وجفائهم، وافتقادهم للرحمة، ففي صيف 1961 حاول عناصره زرع الرعب والخوف بداخل محتشد "بوغاري" حيث تعرض المقيمون فيه إلى التعذيب الجسدي والنفسي، وأجبروا على الجري وهم يحملون الحجارة الثقيلة فوق أكتافهم وأثناء العملية يقوم الحراس برميهم بالقضبان الحديدية، ومقابض الفؤوس، ولم يسلم

من ذلك أي شخص، شيوخ أطفال، معوقين، مرضى، وفي الليل يؤخذ البعض إلى مركز الشرطة، وتنتزع ثيابهم، ويتعرضون للضرب من قبل اللضيف الأجنبي، وهم في حالة سكر، وفي رمضان أجبر الكل على أكل لحم الخنزير، وشرب الكحول والقيام بعملية اللواط⁽²⁴⁾، وبمناسبة زيارة لجنة الصليب الأحمر الدولي نقل البعض بطريقة سرية إلى محتشد آخر، وبعد نهاية الزيارة أعيدها إلى المكان الأول حتى لا تنكشف حقيقة الأعمال التي يتعرض لها السكان الجزائريون.

لم يكتف ضباط المصالح الإدارية المختصة بذلك، بل لجأوا إلى أسلوب آخر بإثارة النفرات الطائفية والجهوية، وأحياء الحزبية، فيسأل الشخص عن قبيلته، والجهة التي ينتمي إليها، واللغة التي يعرفها، ولهجته وأصله، هل هو أما زيغي أم عربي؟ فإذا كان أمازيغيا يستحسن جنسه ولهجته، ويشير عليه بإحيائها، وينبهه إلى أن العرب جاءوا كغزاة، وأنهم السبب في تأخرهم، بينما فرنسا جاءتهم الحضارة، وإذا تبين أنه عربي يناقش في سياسة جبهة التحرير الوطني، ووضعوا في كل زاوية من زوايا المراقد مكبرات الصوت، ويفتح المذياع حتى يسمع المعتقلون رغما عنهم الأغاني الوهرانية، والعاصمية، والبربرية والبقاوية، والقسنطينية، والصحراوية، وبالتالي فكل جهة تنساق تلقائيا لأغانيها وألحانها، فتثار روح العصبية بين الجزائريين⁽²⁵⁾، وقد علقت جريدة المجاهد على هذه الوضعية قائلة "إن الرأي العام الدولي على علم بالوضعية التراجدية التي يعيشها الشعب الجزائري بداخل المحتشدات، حيث تم تجميع أكثر من مليون شخص، ضد إرادتهم، أنهم لاجئون في بلدهم، بعدما أحرقت قراهم، ومحيت من على الخريطة، فمن المسئول إذا؟"⁽²⁶⁾.

استعمل ضباط الشؤون الأهلية الإعلام كأهم وسيلة للتأثير على العقول، واستمالة النفوس، فكان يسمح في بعض المحتشدات بشراء الكتب بالمراسلة، ودخول الصحافة الفرنسية، أما الصحافة الأجنبية والصحافة الثورية فكانت ممنوعة حتى يستغل الإعلام الاستعماري هذه الوضعية لضرب العزائم، وتعرض كل الأسطوانات التي سجلت فيها خطب العملاء، والمنظمين إلى صفوف الجيش الفرنسي، وإذاعة صوت البلاد صباحا ومساء وسماع نشيد "لامرسيان"⁽²⁷⁾، وتفرض على المعتقلين خطب الحكام الفرنسيين خاصة خطب ديغول، وخطب جنرالات انقلاب 13 ماي 1958، ويركزون على جهود "ماسو" في تحرير المرأة الجزائرية وإظهارها كمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، والتعليمية، كما أرغم المعتقلون على حفظ قانون الإطار الذي أصدره رئيس الحكومة "بورجيس مينوري"⁽²⁸⁾.

مارست مصالِح "لصاص" شتى أنواع التعذيب ضد الجزائريين داخل المحتشدات، كشرب المياه المتعضنة، والجري على الزجاج، ونهش الكلاب، والمطاردة، والوقوف ساعات طويلة، والتشويه الجسدي، والحرمان من النوم، وحضر القبور، وارتكاب الفاحشة، وأخذ الدم من المعتقلين عنوة⁽²⁹⁾.

فكيف واجه الجزائريون الذين تم تجميعهم هذه السياسة؟ وهل نجحت الإدارة الاستعمارية في استمالتهم إلى تأييد فرنسا؟

ج- المعتقلون الجزائريون في مواجهة الأقسام الإدارية المختصة:

رغم كل هذه الظروف الصعبة فإن المعتقلين واجهوا هذه السياسة بثبات على المبدأ، وإيمانهم الراسخ بقضيتهم، ففي 24 مارس 1960 قام المعتقلون بالبروقية بشن إضراب مفتوح عن الطعام للتنديد بالمعاملة التي يلقونها من طرف إدارة المحتشد، والبعيدة عن الاتفاقيات الدولية، ولا يمكن تحملها مطالبين بضرورة إعلام المنظمة الدولية للصليب الأحمر، كما أرسل "مسعود زيتوني" تلغرافا إلى فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة من المحتشد بول غزال مع بداية 1961 أعلمه بالحالة الخطيرة التي يعيشها الشعب الجزائري في المحتشدات وعزمهم بشن إضراب عن الطعام لمدة 09 أيام بالبروقية، و06 أيام بسيدي شامي، و04 أيام بدويرة، و12 يوما ببول غزال⁽³⁰⁾.

وواجه المعتقلون السياسة الإعلامية لمصالح لصاص بمواصلة نشاطهم الثقافي، فكانوا يكتبون على الجدران، ويحفظون الأناشيد الوطنية وإلقاء الدروس الدينية، وشرح التاريخ الوطني والإسلامي، ويؤدون الصلاة فراد، ويحافظون على صلاة الجمعة، ويجمعون الصلاة النهارية في الليل لأنهم كانوا يرهقون بالأشغال الشاقة فمن يصلي في النهار يسلط عليه عذابا شديدا، أما في شهر رمضان فكانوا يتلون القرآن، وعند حلول المغرب يفطرون على حبيبات قليلة من العدس أو الحمص أو الجلبانة، ثم يؤدون صلاة التراويح فراد أيضا⁽³¹⁾.

ولتقوية صلة الأخوة بين المعتقلين وإفشال كل مخططات الاستعمار، يستقبل المعتقلون الجدد بحفاوة كبيرة من طرف الجميع، ويحضر له المكان الذي سينام فيه، وتمنح له أحسن الأماكن، وتقدم له أحسن الألبسة ويقوم البعض ممن لهم الخبرة بالتحدث إلى هؤلاء الجدد للرفع من معنوياتهم وبطريقة فيها نوع من التسلية والضحك، حتى لا يشعر بالوحدة⁽³²⁾، ويقوم المعتقلون بتنظيم الحياة السياسية

بداخل المعتقل، فالعمل موزع على الجميع بصفة عادلة رغم الوسائل القليلة التي يتوفر عليها، فالطبيب والممرض في قاعة العلاج الطباخون، والحلاقون، في أماكن عملهم.

كان المعتقلون يشاركون في عملية التنظيف وتوزيع الوجبات الغذائية، وكان لهم ممثلون عنهم للاتصال بالإدارة، وعملية إحصاء كمية الغذاء الموزع تتم من طرف اختصاصيين، وخوفا من هذا التنظيم المحكم تبحث الإدارة دائما على إضعافه، ونشر روح التفرقة واستعملت الإدارة الاستعمارية كل وسائل القمع، فخلال صيف 1957 وجوان 1959 قام حارس المعتقل، وفرق الأمن الجهوي بالدخول بالقوة، وحطموا كل الأغراض التي صادفتهم، وسلطوا السوط على المعتقلين، بغية تشتيت صفوفهم، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، وحافظ المعتقلون على وحدتهم، وروحهم الوطنية وثقتهم بمسؤوليتهم.

إلى جانب ذلك فقد كان للمثقفين دور كبير في نشر الوعي السياسي والوطني بتقديم الدروس في مختلف المواد- علما أن أغلبية المعتقلين من الفئة الأمية- وتشكلت هذه الفئة من المحامين، والأطباء، والعلماء، والطلبة والثانويين، فكانت الدروس تقدم باللغة العربية والفرنسية، إضافة إلى اللغة الألمانية والأسبانية، وتشمل عدة تخصصات كالإقتصاد، والأدب والرياضيات والعلوم، وأنشأت صندوق لجمع الأموال لاقتناء مختلف الأدوات التعليمية كالكتب، الدفاتر، أقلام الرصاص، والمسطرات، وتلقى الحصص في قاعة واحدة كبيرة يوجد بها عدة أقسام، ليطرح مشكل الضجيج، لكن نتيجة الالتزام الكامل للمعتقلين، فقد تم حل هذا المشكل⁽³³⁾.

لقد كانت لدى المعتقلين رغبة كبيرة في التعلم لاكتساب مناعة قوية ضد المؤامرات الاستعمارية ففي البداية وجد المعتقلون صعوبة كبيرة اعتقادا منهم أنه من المستحيل تعلم القراءة والكتابة خاصة في سن متقدمة، لكن بفضل الإرادة الصلبة وإيمانهم القوي بقضيتهم استطاع هؤلاء تحقيق هذا الهدف وفي ظرف قصير جدا لا يتعدى ثلاثة أشهر، في ظل هذا التطور قامت الإدارة الاستعمارية بفصل الأساتذة والمعلمين عن بقية المعتقلين، وبث الأخبار بواسطة راديو "بلاد Bled" لإضعاف التنظيم الداخلي، أما على مستوى الثقافى يسمح للمعتقلين بقراءة جريدة "لوموند"، "اكسبريس"، وكنار أونشيوني « Le canard enchainé » .

أما جريدة المجاهد فقد أولت في كتاباتها لاهتمام المعتقلين للانتصارات التي حققها جيش التحرير الوطني والتطور السياسي الدولي، وكان الاحتفال بأول نوفمبر يتم بصفة دائمة، كما كانت تقدم محاضرات حول الجزائر وجغرافيتها، وماضيها، وقدراتها الاقتصادية، وبذلك تكون لدى المعتقل

حاسة النقد، والملاحظة وتمرنوا على المناقشة، وتبادل الآراء وأصبح الكثير منهم يعرف الجغرافية السياسية، ويميزون بين العلاقات الدولية، بعدما كان معظمهم في البداية تغلب عليهم روح القرية والقبيلة، والبعض لا يعرف إلا قريته، وتقتصر معرفتهم على الأقارب والأهل، وبذلك استطاع الاستعمار أن يخدم الثورة من حيث لا يقصد، إذ أصبح المعتقلون يفكرون تفكيراً واحداً، وتعمق البعد الوطني، وارتسم لديهم هدف واحد، فلا جهوية ولا طائفية ولا نعرات قبلية⁽³⁴⁾.

لقد كان لهذه العملية نتائج خطيرة على الشعب الجزائري عامة، وسكان المحتشدات خاصة، ففي رسالة للجنرال: بيجو نائب محافظة الساورة موجهة في تاريخ 28 مايو 1959 إلى " جاك سوستال" الوزير المنتدب لدى الوزير الأول جاء فيها: "لي الشرف أن ألفت انتباهكم للوضعية الصعبة لبدو الشعابنة، فقد تم نقل أغلبيتهم منذ 1957. لقد قمنا بجمعهم مثل التجمعات التي عرفها سكان المدينة، لكن إذا كانت التجمعات الفلاحية القريبة من المدن لا تغير في وضعهم المعيشي، فإن تجمعات البدو ستؤدي إلى الكارثة، فترية الحيوانات أصبحت غير ممكنة، مناطق الرعي أصبحت محرمة ومحددة، وفي بعض الأحيان فإن الرعاة والحيوانات الذين يعبرون الخطوط المكهربة يتعرضون للقتل... الفلاحة تقلصت، الغابات أحرقت، وبالتالي أصبحت الزراعة منعدمة، كما أن بعض التجمعات تعاني من نقص كبير من المياه... فالوضع العسكري بناحية كولومب بشار لا تستدعي هذه الإجراءات القاسية... ألا يوجد وسائل لمعالجة المتسببين في هذه الأعمال وترك الأبرياء ؟ ألا يوجد وسائل أخرى لمراقبة البدو دون المساس بحريتهم"⁽³⁵⁾.

أدت هذه السياسة إلى تحول في المجتمع الريفي ما بين سنوات 1955-1962 فحسب تقرير ميشال روكار Michel Rocard الذي قدمه سنة 1958 إلى بول دوليفيري Paul Delouvrier أشار فيه "إن القرى التي تم جمع السكان فيها يظهر أنها ناجحة، فقد اعترف المسؤولون عن هذه المراكز أن نصيب الفرد قد انخفض بالربع، وفي بعض الأحيان بالثلث، ويمكن إضافة إلى أن تدمير الثروة الحيوانية، قد حطم كلية التوازن الغذائي، وكان تجميع السكان يهدف إلى إفراغ المناطق المحرمة، وبالتالي أصبح الدخول إلى هذه الأراضي صعباً، وقد تم وضع حد لتربية الحيوانات، فمن المستحيل رعي الماشية على الأراضي القريبة من التجمعات الأخرى ونتيجة لذلك أصبح الغذاء خالياً من البيض، ولحم والحليب"⁽³⁶⁾.

وهكذا فشلت فرنسا الاستعمارية في عزل الثورة عن الشعب، فلقد كان من نتائج إخلاء مناطق كبيرة من البلاد، أن وجد جيش التحرير الوطني أمامه مناطق خالية أتاحت له فرصة التنقل دون خوف، ودون تعريض السكان المدنيين إلى المزيد من الانتقام، زيادة على امتلاكه جهازا للاستخبارات للكشف عن خطط العدو، والتعرف على أمكنة العمليات العسكرية، كما أن الاستعمار لم يكن في مقدوره الحصول على معلومات الكافية فيما يخص تنقلات جيش التحرير الوطني، ونشاطه الثوري، وفشلت المصالح الإدارية المختصة في استمالة الأهالي إلى صف السلطات الاستعمارية رغم كل الوسائل الترغيب والترهيب التي استخدمت⁽³⁷⁾.

خاتمة:

لقد واجهت فرنسا الاستعمارية الثورة الجزائرية بوسائل شتى منها السياسية والإعلامية والدبلوماسية ونفسية لاحتواء الوضع، وأدركت في نفس الوقت أن الثورة الجزائرية هي بالدرجة الأولى ثورة شعبية، الأمر الذي تطلب ضرورة موازنة العمل العسكري بالعمل البسيكولوجي من خلال إنشاء المصالح الإدارية المختصة هدفها خلق شبكة للمراقبة، ووزع الخوف والانقسام بين الجزائريين، غير أن جبهة التحرير الوطني ومن ورائها الشعب استطاعا إفشال المؤامرات الفرنسية بالتأطير الواسع، وتحذير الجزائريين من خطورة التعاون مع هذه المصالح .

الاحالات والهوامش :

- 1- منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 "ضباط الشئون الإدارية وتصدى الثورة لهم"، الجزائر، ص4.
- 2- Mathias (Gregor) : les sections Administratives spécialises en Algérie, entre Ideal et réalité, l'harmattan, 1998, p23.
- 3- Ibid, p26.
- 4- Ibid, p28.
- 5- Hartmut (el senhans), la guerre d'Algérie 1954-1962 la transition d'une France à une autre le passage de la IVème à la Vème république, Publisud, Paris, France, 2000, p 551.
- 6- Mathias (Gregor), op.cit, p21.
- 7- Hartmut (el senhans), op.cit, p 552.
- 8- Idem.
- 9- Mathias (Gregor), op cit, p 109.
- 10- العروبي (محمد الطاهر)، ذكريات المعتقلين، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص 91.
- 11- بليبيل (نور الدين)، "المعتقلات والسجون الفرنسية، رحلة الألام والعذاب والموت"، مجلة الرائد، العدد 01 جانفي - فيفري 2002، ص ص 48- 50

- 12- Nadjadi (boualem), Les tortionnaires 1830-1962. éditions ANEP, Alger, 2001, p 105.
- 13- القنطاري (محمد)، من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي، دار الغرب للتوزيع، 2004، ص 196.
- 14-Benatia (Farouk), La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie 1954-1962. Éditions Gallimard 2001, pp 144-145.
- 15-Kessel (Patrick) et Pirelli (Giovanni), Le peuple Algérien et la guerre, lettres et témoignages 1954-1962. SARL, paris, 1962. p 214.
- 16- العروي (محمد الطاهر)، مرجع سابق، ص 91.
- 17- بليبيل (نور الدين)، مرجع السابق، ص ص 48- 50.
- 18-Kessel (Patrick) et Pirelli (Giovanni), op.cit, p 400.
- 19- يحي (عبد المجيد)، "رسالة من معتقل بوسوي". مجلة أضواء، العدد 01، مديرية المجاهدين لولاية سيدي بلعباس، 1998، ص ص 23- 25.
- 20-Kessel (Patrick) et Pirelli (Giovanni), op.cit, p 401.
- 21- العروي (محمد الطاهر)، مرجع سابق، ص 49.
- 22-Karamane (Hafid), La pacification, livre noir de six années de guerre d'Algérie. La cité éditeur, Lausanne, 1960, p 54.
- 23- العروي (محمد الطاهر)، مرجع لسابق، ص 28.
- 24-Kessel (Patrick) et Pirelli (Giovanni), op.cit, p650.
- 25- العروي (محمد الطاهر)، مرجع لسابق، ص 33.
- 26-El moudjahid, n° 43, 08 juin 1959.
- 27- العروي (محمد الطاهر)، مرجع سابق، ص 34.
- 28- El moudjahid, n° 76, 05 janvier 1961.
- 29-Kessel (Patrick) et Pirelli (Giovanni), op.cit, p 537.
- 30- العروي (محمد الطاهر)، مرجع سابق، ص 73.
- 31-El moudjahid, n° 76, 05 janvier 1961.
- 32-Ibid.
- 33-Ibid.
- 34- العروي (محمد الطاهر)، مرجع سابق، ص 64.
- 35- Cornaton (Michel), Les camps de regroupements de la guerre d'Algérie. Harmathon, paris, 1998, pp 109-110.
- 36- Roux (Michel), Les harkis , Les oublies de l'histoire 1954-1991. éditions la découverte, paris 1991, p 161.
- 37- بوعزيز (يحي)، ثورات القرن التاسع عشر والقرن العشرون، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الجزائر، 1984، ص 248.